جامعة المنصورة
كليـة الآداب

الابعاد الجغرافية لهيكل الصادرات الخدمية لدول الكومسا في مصر (٢٠١٥-٢٠١٩) دراسة في جغرافية التجارة

إعـــداد

د/ رافت عثمان سلامة تمراز

المدرس بقسم الجغرافيا والمساحة

المعهد العالي للدارسات الادبية

معهد كنج مريوط- الإسكندرية

مجـلة كلـــية الآداب – جامعـــة المنصـــورة

العدد الحادى والسبعون – أغسطس ٢٠٢٢

الابعاد الجغرافية لهيكل الصادرات الخدمية لدول الكومسا في مصر (٢٠١٥-٢٠١٩) دراسة في جغرافية التجارة

د/ رافت عثمان سلامة تمراز

المدرس بقسم الجغرافيا والمساحة

المعهد العالي للدارسات الادبية

معهد كنج مريوط- الإسكندرية

ملخص البحث

- يعد قطاع الخدمات احد اهم مصادر الدخل القومى ،حيث تسهم بـ ٦٠ % من جملة الناتج القومى.

- تتعرض الدراسة الي الاهمية النسبية للصادرات الخدمية المصرية ونسبة اسهامها في الدخل القومي.

- ثم التعريف بدول الكومسا وهي ٢١ دولة منها مصر وهي تجمع شرق وجنوب القارة الافريقية .

- ثم تتعرض الدراسة الي تطور الصادرات الخدمية المصرية الي تجمع الكومسا كل دولة علي حدة وتوضح الدولة التى تدخلها الصادرات بكميات كبيرة علي والدول التي فيها قصور وزلك خلال فترة الدراسة (٢٠١٥-٢٠١٩).

- ثم تتعرض الدراسة الي توزيع الصادرات الخدمية المصرية لدول الكومسا في اتجاهين الاول طبقا الاول طبقا لوجهة البلد ، والتوزيع الثاني طبقا للقطاع التصديرية.

- ثم تتعرض الدراسة لتركيب الصادرات المصرية الخدمية الي دول الكومسا وذلك طبقا للقطاعات المحررة من منظمة التجارة العالمية ، والقطاعات التى تصدرها مصر فعلا الى مجموعة الكومسا.

- ثم تتعرض الدراسة الي المشكلات التي توجه الصادرات الخدمية المصرية الي الدول الافريقية عامة ومجموعة الكومسا خاصة ، من ضعف نقل وشحن ، وتشابه في هيكل الصادرات ، وعدم القدرة علي النفاذ للأسواق .

- واخيرا تعرض الدراسة لمستقبل الصادرات المصرية الخدمية وسبل ذيادتها واهتمام القيادة السياسية بها ثم النتائج والتوصيات والمراجع .

الكلمات المفتاحية: *(صادرات ؛ الخدمات ؛ مشكلات ؛ تطور ؛ توزيع)*

Abstract:

Egyptian service exports are among the pillars of the Egyptian economy, as they contribute to the total national product by more than 60%.

- At the beginning of the study, the study deals with the relative importance of Egyptian service exports and the percentage of their contribution to the national income.
- Then introducing the COMESA countries, which are 21 countries, including Egypt, which gathers the east and south of the African continent.
- Then the study deals with the development of Egyptian service exports to the COMSA grouping each country separately, and clarifies the country in which exports enter in large quantities and the countries with shortcomings and malfunctions during the study period (2015-2019).
- Then the study deals with the distribution of Egyptian service exports to COMESA countries in two directions, the first according to the first according to the country's destination, and the second distribution according to the export sector.
- Then the study deals with the composition of Egyptian service exports to the COMESA countries, according to the sectors liberated from the World Trade Organization, and the sectors that Egypt actually exports to the COMESA group.
- Then the study deals with the problems that direct Egyptian service exports to African countries in general and the COMESA group in particular, such as poor transportation and shipping, similarity in the structure of exports, and the inability to access markets.

Finally, the study presents the future of Egyptian service exports, ways to increase them, and the political leadership's interest in them, then results, recommendations and references.

Keywords: (exports * services * problems * development * distribution).

مقدمـــة:

خضعت قواعد اتفاقية الجات ١٩٤٧ لعدة مراجعات بهدف التحديث لمواجه التغير في ظروف التجارة الدولية حيث مرت بعدة جولات للمفاوضات كان اخرها جولة ارجواي التى انتهت في عام ١٩٩٤ ،ومن اهم انجازات هذه الجولة انشاء منظمة التجارة العالمية في ١٩٩٥/١/١ وتعتبر المنظمة هي الوحيدة المسئولة عن ادارة النظام التجاري متعدد الاطراف والاشراف علي تنفيذ الاتفاقيات متعددة الاطراف التى تم التفاوض عليها اثناء جولة ارجواي او تلك التى سيشملها التفاوض مستقبلا.

وقد تضمنت الوثيقة الختامية لجولة ارجواي عدة اتفاقيات تجارية **جد**يدة تنظم التجارة في السلع

كما تم اعتماد مجموعة من القواعد التى تنظم التجارة في الخدمات.

- وتعرف تجارة الخدمات بانها توريد الخدمة من عدة اشكال
- انتقال الخدمة عبر الحدود ،توريد الخدمة من اقليم دولة الي اقليم دولة اخري دون انتقال مورد او مستهلك الخدمة.
- استهلاك الخدمة في الخارج ، تورد الخدمة من خلال انتقال مستهلك الخدمة من اقليم دولة ما للحصول علي هذة الخدمة فى اقليم دولة اخرى.
- التواجد التجاري، انتقال مورد الخدمة الاجنبي من دولة ما للتواجد داخل اراضي دولة اخري لتوريد الخدمة.
- انتقال الاشخاص الطبيعيين من دولة ما لتوريد الخدمة داخل دولة اخرى.[١]

وتعد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات احدى الاتفاقيات متعددة الاطراف التى انبثقت عن جولة ارجواي للمفاوضات ،وقد ارست هذه الاتفاقية الاطار العام للقواعد والالتزامات التى تم الاتفاق عليها دوليا في مجال تنظيم التجارة في الخدمات .

وتسير تجارة الخدمات بخطوات ثابتة ومتسارعة لتحتل مكانها المتقدم في الاقتصاد العالمي، وتجارة الخدمات باتت منذ عقود محور رئيسي للنمو العالمي، استنادا إلى ازدهارها على صعيد التجارة البينية بين الدول كلها.

شكل (١) يوضح الحدود السياسية والادارية لجمهورية مصر العربية

المصدر الباحث اعتماد علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

وفي الدول الناشئة لاقت تجارة الخدمات تطورا مهما، وهي لا تزال تحقق نمو كبير، مع موجة من الابتكار اللازم لمثل هذا التوجه.

وتجارة الخدمات تمتد لتشمل الخدمات المالية والهندسة المعمارية والاتصالات والنقل .

وكلها ميادين يمكن أن تساعد فعليا الدول على تعزيز النمو الاقتصادي.

فنحن نعلم أن الاقتصاد العالمي يواجه تباطؤا مقلقا في النمو إلى درجة أن بعض المؤسسات الدولية تتوقع دخوله حالة من الركود، خصوصا في ظل استفحال الحروب والمعارك التجارية بين الدول المتقدمة أو تلك التي تتمتع باقتصادات كبيرة.

اللافت هنا التقدم الذي تشهده تجارة الخدمات أنها مرتبطة بصورة مباشرة بتغييرات وتحولات على الساحة الدولية.

١- وزارة التجارة المصرية ادارة تجارة الخدمات

وفقا للجهات المختصة سيكون للتقنية وتغير المناخ وارتفاع الدخول والتغيرات السكانية دور أساس في المستقبل في هذه التجارة المتنامية.

كما أن الابتكارات والمشاريع المتطورة تمثل محورا رئيسا في نمو هذه التجارة، الأمر الذي يفسح المجال لجوانب تقنية واسعة، خصوصا إذا ما عرفنا أن الخدمات تستأثر بنحو نصف الناتج المحلي الإجمالي على صعيد جميع الدول عامة ومصر خاصة، وتتقدم حصتها بصورة كبيرة في الاقتصادات المتقدمة، حيث تصل إلى ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي، دون أن ننسى أن نسبتها تتزايد على صعيد البلدان الناشئة، ما يعزز دور القطاع في الاقتصاد العالمي كله. ووفق آخر الأرقام الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، فإن تجارة الخدمات بلغت قيمتها ١٣.٣ تريليون دولار في عام٢٠١٧ وهذا كما هو واضح مستوى كبير جدا ضمن الميادين الاقتصادية الأخرى دوليا.

وإذا ما استمر نمو هذه التجارة على هذا المنوال، فإن التقديرات تشير إلى أنها ستحقق ٥٠ في المائة من حيث قيمتها في عام ٢٠٤٠. ومن أسباب النمو الرئيسة، تراجع تكاليف تجارة الخدمات، والتحول الرقمي الذي بات سائدا في كل الميادين.[٢]

أي أن التكاليف انخفضت لأن التفاعل المباشر بين الأطراف المعنية بهذه التجارة تراجع أيضا.

وعلى هذا الأساس، من المتوقع أن تواصل هذه التجارة تقدمها ورفع حصصها ضمن النطاق الاقتصادي في المستقبل. وهذا المستقبل لن يكون بعيدا خصوصا مع التطورات الهائلة والسريعة التي تشهدها الأدوات اللازمة المستخدمة في مثل هذه التجارة.

حققت تجارة الخدمات قفزات نوعية على صعيد هذا القطاع، الذي يسهم في دعم الاقتصادالعالمي من كل الجوانب.

جدول (٢) وضع مصر وافريقيا من حيث ناتج قطاع الخدمات عام ٢٠١٨

الدولة	ناتج قطاع الخدمات بالمليار دولار
جنوب أفريقيا	٢١٤.٩
نيجيريا	٢٠٩.٧
مصر	١٢٨.٩
الجزائر	٧٥.١
السودان	٥٧.١

المصدر البنك الدولي

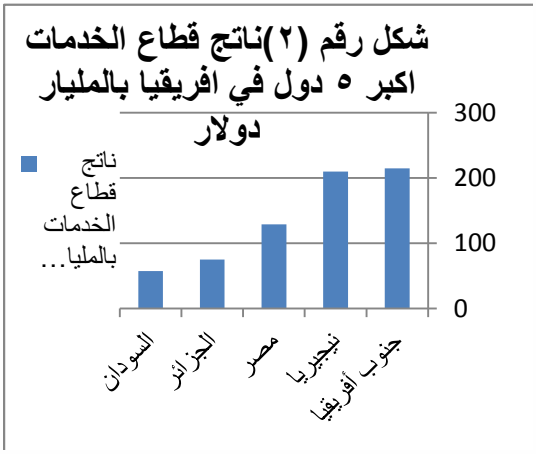

المصدر من اعداد الباحث اعتماد علي بيانات البنك الدولي

[٢] – فؤاد محمد الصفار: جغرافية التجارة الدولية، ص١٩٩.

ذكر تقرير صادر عن منظمة دول السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا" كوميسا" أن مصر استحوذت على أكبر عدد من المشروعات الاستثمارية المنفذة داخل دول تجمع الكوميسا عام ٢٠٢٠ بإجمالي مشروعات منفذة بلغت ٣٢ مشروعا، ما يمثل نحو ٣٢ % من إجمالي عدد المشروعات بدول التجمع[٣].

وفيما يلي تعريف بالكومسا واهدافها وتجارتها البينية مع مصر علي اساس انها شريك تجاري مع مصر الكومسا هى اتفاقية السوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الأفريقي، ويعد التجمع أحد الدعامات الرئيسية للجماعة الاقتصادية الأفريقية التي تم إقرارها في قمة أبوجا لعام ١٩٩١، إذ أن هدف إنشاء التجمع هو إلغاء كافة القيود التجارية فيما بين دول أعضاء التجمع تمهيدًا لإنشاء وحدة اقتصادية للمنطقة، وهو ما يخدم تحقيق هدف الوحدة الأفريقية في التحليل الأخير، وقد تمّ إنشاء الكومسا في ديسمبر عام ١٩٩٤ خلفًا لمنطقة التجارة التفضيلية التي بدأت في عام ١٩٨١، وتستضيف العاصمة الزامبية لوساكا مقر سكرتارية الكومسا..

وتضم اتفاقية السوق المشترك لدول الشرق والجنوب الافريقي "الكومسا" ٢١ دولة هم : (مصر، السودان، إريتريا، إثيوبيا، بوروندي، رواندا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، وكينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، أوغندا، اسواتيني (سوازيلاند سابقا)، زامبيا، ليبيا، سيشيل، زيمبابوي، الصومال، تونس ومن اهم اهدافها:.

- دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي، وذلك لرفع مستويات المعيشة ، وتشجيع العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.
- تشجيع هيكل إنتاج وتسويق متوازن بين الدول الاعضاء.
- إيجاد بيئة مشجعة للاستثمار المحلى والأجنبي.
- تعزيز السلام، والأمن، والاستقرار بين الدول الأعضاء بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية.
- تقوية الروابط الاقتصادية بين دول السوق المشتركة وبقية دول العالم، واتخاذ مواقف مشتركة في المجال الدولي.
- تعميق مفهوم المصالح الاقتصادية المتبادلة[٤].

المزايا التي تتيحها الاتفاقية لمصر

•يبلغ تعداد سكان الدول الأعضاء في الكوميسا ٤٠٠ مليون نسمة تقريبا وبالتالي تمثل سوقاً رحبة ومتنفساً للعديد من المنتجات المصرية.

•الاستفادة من الإعفاءات المتبادلة حيث أن هناك إحدى عشرة دولة قد انضمت إلى منطقة التجارة الحرة التابعة للكوميسا وتقوم تلك الدول بمنح وارداتها من الدول الأخرى إعفاء تاماً ، بالإضافة إلى قيام مصر بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع باقي الدول الأعضاء.

[٣] www/- sis.gov .org.egr.

[٤] www.sis.gov.egr//:

الاستفادة من المساعدات المالية التي يقدمها بنك التنمية الأفريقي وغيره من المؤسسات المالية الدولية في مجال تنمية الصادرات إلى دول إفريقيا.

اهمية الموضوع

تكمن اهمية الدراسة في أنها تقدم ايضاح مفهوم وشامل لصادرات الخدمات وتوضح التطور الكبير الذي حدث في الصادرات الخدمية منذ عقد اتفاقية الجاتس التي تحدد القطاعات التي يمكن التجارة فيها وسلسلة الجولات التى عقدت في الارجواي عام ١٩٨٤ وانتهت عام ١٩٩٥ . وتكمن ايضا في انها توضح مدى اعتماد الاقتصاديات العالمية القديمة والناشئة على قطاع الخدمات .[٥]

اهداف الموضوع

- تحديد المجالات التى يمكن التجارة فيها في قطاع الخدمات في مصر
- معرفة ماهي المجالات التى يمكن ان تحقق فيها مصر الريادة في تجارة الخدمات
- توضيح الاهمية النسبية لصادرات الخدمات في مصر
- الوقوف علي مدي مشاركة قطاع الخدمات في الناتج القومي في مصر

مناهج واساليب البحث

١- المنهج التاريخى التطورى وذلك لمتابعة بعد الظواهر عبر الزمان على افتراض ثبات عامل المكان أو تقليل الاختلافات المادية إلى حدها الأدنى بقدر الإمكان ، وقد تم تطبيق هذا المنهج فى تطور تجارة الخدمات في مصر.

٢- المنهج الوصفى التحليلى ويهدف إلى دراسة ووصف خصائص وابعاد الظواهر الجغرافية، واستخدم هذا المنهج فى دراسة العوامل المؤثرة فى تجارة الخدمات في مصر.

٣- المنهج السلعي باعتبار ان الخدمة مثلها مثل السلعة جزء من النشاط الاقتصادي ويهدف الى تحديد الفروع التي لها ميزة نسبية في قطاع الخدمات ويمكنها المشاركة في تجارة الخدمات

تساؤلات الدراسة

- هل ساهم انضمام مصر لتجمع دول الكوميسا فى زيادة الصادرات الخدمية؟
- هل لعبت الصادرات الخدمية دور كبير في دعم الاقتصاد المصري؟
- ما هى اكثر فروع تجارة الخدمات مساهمة فى الدخل القومى ؟

اولا -الأهمية النسبية لقطاع الخدمات في مصر

ترجع أهمية قطاع الخدمات في التجارة الكلية العالمية حيث تمثل ٢٥% وتسيطر الدول المتقدمة على السوق العالمية للخدمات حيث يستحوذ الاتحاد الأوروبي وحده على ٨.٤٢% من الصادرات العالمية من الخدمات، تليه الولايات المتحدة الأمريكية بحصة قدرها ٢.١٨% ، وعلى المستوي العالمي تمثل خدمات السياحة والسفر وخدمات النقل ٥.٣٢% ،

[٥] - www.sis.gov.egr//:

٣.٢٣% على التوالي من إجمالي الصادرات الخدمية العالمية ، أما باقي الخدمات التجارية الأخرى والتي تشمل مجموعة هامة ومتنوعة من الأنشطة الخدمية، وخدمات التشييد والبناء، وخدمات الأعمال مثل الاستشارات الفنية ، والبحوث والتطوير، والإعلان، البحوث التسويقية والخدمات القانونية والمحاسبية والطبية وتستحوذ على ٢.٤٤% من الصادرات العالمية، بينما الدول النامية لها دور أيضا في التجارة الدولية للخدمات حيث تؤكد بيانات منظمة التجارة العالمية أن قائمة أكبر ٤٠ دولة مصدرة للخدمات في العالم تضم ١٥ دولة نامية ومن بينها مصر ويبلغ نصيب هذه الدول النامية حوالي ١٦% من الصادرات الخدمية العالمية، ووصل نصيب مصر من الصادرات العالمية للخدمات إلى ٠.٦% في عام ١٩٩٨ وتعتبر خدمات السفر والسياحة ورسو م المرور في قناة السويس أهم الصادرات الخدمية في مصر حيث تمثلان ٢٩%، ١٦% من حصيلة الصادرات الخدمية في عام ١٩٩٩ على التوالي وتشير إلى أهم القطاعات الخدمية المصرية التي ينبغي التركيز على رفع كفاءتها الاقتصادية وإعطائها الأولوية عند التفاوض على تحرير تجارة الخدمات مع الاتحاد الأوروبي وهي التأمين والمؤسسات المالية، والاتصالات، الخدمات السياحية، التشييد والبناء، والنقل والتخزين.[٦]

وتؤكد بعض التقارير الاقتصادية أن الحكومة المصرية تسعى إلى معالجة أوجه الضعف في القطاعات الخدمية بالاتجاه نحو الخصخصة، والسماح بالاستثمار الأجنبي المباشر في عديد من القطاعات الخدمية وقد زاد نصيب القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بمصر من ٦٢% عام ١٩٩٣/٩٢ إلى ٧٥% في عام ١٩٩٩/٩٨ ذلك إلى جانب بعض الجهود الدولية والمحلية المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات في بعض القطاعات.

ويشكل قطاع الخدمات في الاقتصاد المصري أهمية كبيرة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي التجارة الكلية لمصر، وقدرته على توفير فرص للعمل وحصيلته من النقد الأجنبي، ولقد شهد التركيب القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في مصر تغيرا هاما خلال العقود الأربعة الماضية، حيث انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٤٠% في عام ١٩٦٥ إلى ١٥% منه فقط بحلول عام ١٩٩٩، ويعتبر قطاع الخدمات قطاعا ديناميكا في الاقتصاد المصري فقد زادت مساهمته في الناتج المحلي من حوالي الثلث إلى أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٩ والخدمات هي القطاعات المحركة للنمو والتي تستطيع مصر الاستفادة منها في الإسراع بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. ففي عام ١٩٩٨ وفر قطاع الخدمات فرص عمل لنحو ٤٩% من القوى العاملة المصرية كما كانت

---

٦ – http://www.trademap.org/countrymap/Product_SelProduct_TS.aspx

الصادرات الخدمية مصدرا لـ ٥٤% من حصيلة النقد الأجنبي لعام ٩٨/،١٩٩٩. [٧]

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بتحرير التجارة الدولية في الخدمات على المستوى الدولي والإقليمي لعديد من الدول ومن بينها مصر حيث تتزايد قابلية الخدمات للتبادل التجاري الدولي، وتسعى، مصر من خلال عملية تحرير تجارة الخدمات إلى جذب مزيد من الاستثمارات المباشرة إليها بالإضافة إلى ضرورة العمل على تنويع هيكل الصادرات الخدمية المصرية والذي يتركز الآن في السياحة، ورسوم المرور بقناة السويس خاصة وأن هذين القطاعين عرضه للتقلبات في حصيلتهما من النقد الأجنبي، وتتزايد أهمية هذا الأمر في ضوء الضعف الشديد في أداء الصادرات المصرية، حيث تدهورت نسبة الصادرات السلعية والخدمية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣١% في عام ١٩٨٠ إلى ١٧% فقط في عام ٩٩، وذلك على الرغم من أن دول متوسطية أخرى كالمغرب وتونس قد ارتفعت نسب صادراتهما إلى الناتج المحلي الإجمالي.[٨] خلال نفس الفترة من ١٧% إلى ٢٨% في المغرب، و٤٠% إلى ٤٢% في تونس كما أنه خلال الفترة من ١٩٨٦- ١٩٩٦ تناقص نصيب الصادرات المصرية في أسواق دول الاتحاد الأوروبي من ٨٢ % إلى ١٦%.

وكانت مصر قد ارتبطت باتفاق للتعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي منذ ١٨ يناير ١٩٧٧ ينظم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والمالي بين الجانبين، وبموجب هذا الاتفاق تمتعت الصادرات المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبي بمزايا تفضيلية دون أن تقدم مصر مزايا مقابلة لصادرات الاتحاد الأوروبي. وتجرى المفاوضات بين مصر والاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٩٥ بهدف تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الطرفين، وتهيئة الظروف للتحرير المطرد وللتجارة فى والخدمات ورؤس الأموال ويتم بموجب اتفاق المشاركة إقامة منطقة تجاره حرة بين مصر والاتحاد الأوروبي خلال فترة انتقالية لا تتجاوز أثنى عشر عاماً من دخول الاتفاقية حيز. [٩]

بينما في مجال تجارة الخدمات تلتزم كل من مصر الاتحاد الأوروبي بمنح الطرف الآخر معاملة الدولة الأولي بالرعاية في ضوء التزامات كل منهما في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) الملحقة بالاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية، ويعتزم الطرفان بحث إمكانية تبادل السماح للشركات التابعة لكل منهما بحق التأسيس داخل أراضي الطرف الآخر، وتسمح الاتفاقية بمراجعة الأمور المتعلقة بتجارة الخدمات فيما لا يتجاوز خمس سنوات من دخولها حيز التنفيذ.

---

[٧] – http://www.wto.org/english/news_e/pres10_e/pr598_e.ht

[٨] – McKenzie, Lionel W. 1999

[٩] – Samuelson, Paul. 2021. A Ricardo

ثانيـا - تطـور الصـادرات الخدميـة المصـرية لدول الكومسا (٢٠١٥ -٢٠١٩)

ظل تجارة قطاع الخدمات لفترة طويلة مستبعداً عن نطاق الاتفاقيات متعددة الأطراف داخل الجات، على اعتبار انه لا يقدم فرصاً جيدة لانتعاش التجارة الدولية على غرار القطاع السلعي نظراً للقيود الفنية والمؤسسية والتنظيمية التي حالت دون ذلك، هذا وقد أدت مجموعة من التطورات العالمية. [١٠]

هذا وتزايدت أهمية القطاع الخدمي على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث بلغت قيمة التجارة العالمية لقطاع الخدمات (١.٣ترليون دولار) عام ١٩٧٧، تمثل (٢٠%) من تجارة السلع والخدمات العالمية، ونمت تجارة الخدمات في الفترة بين ١٩٨٥ و ١٩٩٥ بنحو (١٢%) في المتوسط. [١١]

وتمكن قطاع الخدمات من تحقيق تطور كبير خلال السنوات الماضية، فوفقاً لتقرير منظمة التجارة العالمية ٢٠١٩، بلغت مساهمة القطاع فى الناتج العالمي ٦٥% ترتفع هذه النسبة فى [١٢] الاقتصاديات المتقدمة إلى ٧٥% من الناتج المحلى الإجمالي، وتنخفض إلى ٥٠% فى الدول النامية التى تمتلك فرصاً كبيرة لتعزيز أداء هذا القطاع مستقبلاً.

وعلى المستوى المحلى يُعد قطاع الخدمات في مصر الأبرز فى تشكيل الناتج المحلى الإجمالي، حيث بلغت أقصى قيمة لمساهمته ٦٥% عام ١٩٩٩، إلا أنه شهد تراجعاً حاداً فى أعقاب ٢٠١١، وما تبعها من أحداث لتنخفض نسبته إلى ٢٧%، وبدأ القطاع فى استعادة عافيته ليسجل ٣٧% من الناتج المحلى الإجمالي فى ٢٠١٥، وتستهدف الدولة الوصول بمساهمة القطاع إلى ٦٥% وفقاً لرؤية ٢٠٣٠. [١٣]

أ- تطـور الصـادرات المصـرية الخدميـة لدول الكومسا عام ٢٠١٥

جدول رقم (٣) الصادرات الخدمية المصرية ٢٠١٥

الدولة	جملة الصادرات الخدمية بالمليون دولار
ليبيا	175
كنيا	144
موريشيوس	78
السودان	87
جزر القمر	69
اسيوبيا	47
الكنغو الديموقراطية	38
أوغندة	35
تونس	24
الصومال	20
زمبابوي	18
زامبيا	18
مدغشقر	17
سيشل	12
استونيا	11
جيبوتي	11
ارتريا	10
رواندا	9
يوروندي	6
ملاوي	4

المصدر من اعداد الباحث اعتماد علي بيانات بيانات منظمة التجارة العالمية

[١٠] – فؤاد محمد الصقار، ١٩٨٤ ، ص٢٠٩

[١١] ساطع محلي: الدول النامية والمتقدمة، ص٢٤

12http://www.trademap.org/countrymap/Product_SelProduct_TS.aspx

[١٣] – MTN.GNS/W/124من موقع [World Trade Organizationll]

من الجدول رقم (٣) يتضح ان لبيا تتصدر قائمة الصادرات المصرية لدول الكوسيا ب١٧٥مليون دولار ثم كينيا تأتي في المرتبة الثانية من صادرات مصدر الخدمية ب١٤٤ مليون دولار ثم تأتي موريشيوس في المرتبة الرابعة بين دول الكومسا ب٧٨ مليون دولار وتأتي السودان في المركز الثالث بين دول الكومسا ب٨٧مليون دولار ويعزي ذلك الزيادة ان عدد القطاعات التي تصدرها مصر الي هذه الدول حيث تصدر مصر الي هذه الدول خدمات تجاريه وخدمات نقل والسفر والبناء والتامين والخدمات المالية وخدمات الاعمال وبعض الخدمات الحكومية والخدمات الأخرى حيث تأتي الدول في مقدمة صادرات مصر الي كثره القطاعات الخدمية التي تصدرها مصر الي هذه الدول

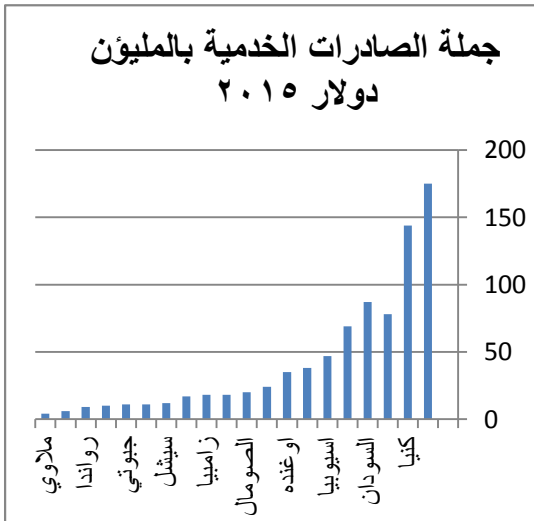

من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول السابق

يتضح من خلال الشكل السابق ان مصر تصدر الي دول الكومسا ٦٩ مليون دولار ثم تأتي اثيوبيا ب٤٧ مليون دولار واوغندا ٣٥مليون دولار ثم تونس والصومال وزامبيا وزمبابوي في النهاية وتأتي ملاوي ب٤مليون دولار والسبب في ذالك هيا ان القطاعات التي التي تصدرها مصر الي ملاوي من الخدمات تقتصر علي خدمات النقل والخدمات التجارية

ب -الصادرات الخدمية المصرية لدول الكومسا لعام ٢٠١٦

جدول رقم (٤) صادرات الخدمات المصرية ٢٠١٦

الدولة	جملة الصادرات الخدمية المصرية بالمليون دولار
ليبيا	112
كنيا	101
موريشيوس	71
السودان	65
جزر القمر	52
استونيا	37
الكنغو الديموقراطية	26
أوغندة	26
تونس	18
الصومال	14
زمبابوي	15
زامبيا	12
مدغشقر	13
سيشل	13
استونيا	14
جيبوتي	10
ارتريا	8
رواندا	6
يوروندي	4
ملاوي	6

المصدر الباحث اعتماد علي بيانات منظمة التجارة الدولية

ويتضح من الجدول رقم (٤) نجد ان ليبيا تستورد خدمات من مصر ب ١١٢ مليون دولار حيث نجد ان قيمة الصادرات الخدمية المصرية الي ليبيا قد انخفضت هذا العام ويرجع ذلك الي بعض المعوقات الضريبية والتسهيلات الجمركية نظرا للظروف السياسية هناك والظروف السياسية

التي مرت بها مصر في ذلك الوقت وعدم الاستقرار السياسي بين الدولتين.

ثم تأتي كينيا المرتبة الثانية ١٠١ مليون دولار، ويرجع ذلك الي زيادة قيمة الخدمات التجارية هذا العام .

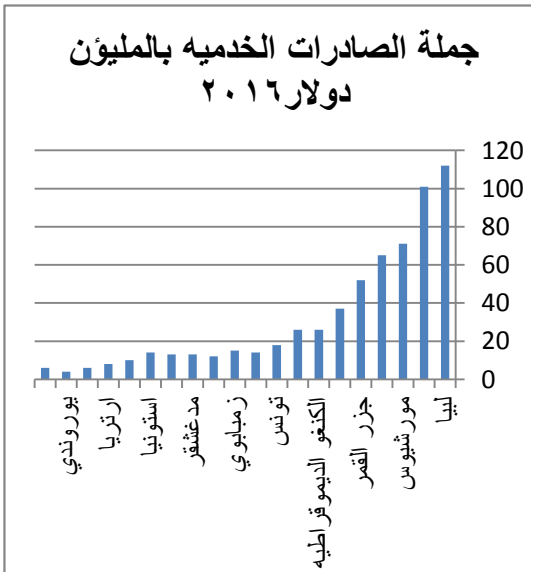

المصدر : من اعداد الباحث اعتماد علي بيانات الجدول السابق.

من الشكل (٤) يتضح ان اثيوبيا تستورد من مصر ما قيمتة ٣٧ مليون دولار ابرزها الخدمات التجارية وخدمات النقل.

ثم تأتي الكنغو ، واوغندا ب ٢٦ مليون دولار، بينما تأتي تونس والصومال وزمبابوي وزامبيا ومدغشقر و سيشل واستونيا وجيبوتي علي التوالي .

وفي النهاية تأتي بوروندي وملاوي وارتريا والسبب في ذلك هي قلة القطاعات التي تصدرها مصر من الخدمات الي هذة الدول.

ج- الصـادرات الخدميـة المصـرية لـدول الكومسا لعام ٢٠١٧

جدول (٥) الصادرات الخدمية المصرية لدول الكومسا لعام ٢٠١٧

الدولة	جملة الصادرات الخدمية المصرية بالمليون دولار
ليبيا	142
كنيا	141
موريشيوس	97
السودان	74
جزر القمر	65
اثيوبيا	44
الكنغو الديموقراطية	36
أوغندة	38
تونس	22
الصومال	24
زمبابوي	16
زامبيا	16
مدغشقر	22
سيشل	18
استونيا	18
جيبوتي	13
ارتريا	13
رواندا	8
بوروندي	6
ملاوي	8

المصدر من اعداد الباحث اعتماد علي بيانات منظمة التجارة العالمية

ومن خلال الجدول رقم (٥) يتضح ان ليبيا تستورد من مصر ما قيمته ١٤٢ مليون دولار وتتصدر ليبا قائمة الدول الكومسا في وجهة الصادرات المصرية الخدمية ولعل السبب في ذلك

هو القرب الجغرافي من مصر حيث ان ليبا يوجد خط بري يربطها لمصر ويساعد ذلك في

انتقال الخدمات لصوره سهله بالإضافة الي تعدد القطاعات التي تصدرها مصر الي ليبيا .

ثم تاتي كنيا ١٤١ مليون دولار ،وموريشيوس ب ٩٧ مليون دولار والسودان ب ٧٤مليون دولار وجزر القمر ب ب ٦٥ مليون دولار ويرجع ذلك الي ان هذه الدول عضو في اتفاقية التجارة المشتركة وهي تضم حوالي١٤من الدول الكومسا وتساعد هذه الاتفاقية في تحديد تجارة الخدمات ووصول الخدمات المصرية الي هذه الدول بسهوله دون حواجز مما يساعد في زيادتها في مجموعة الكومسا.

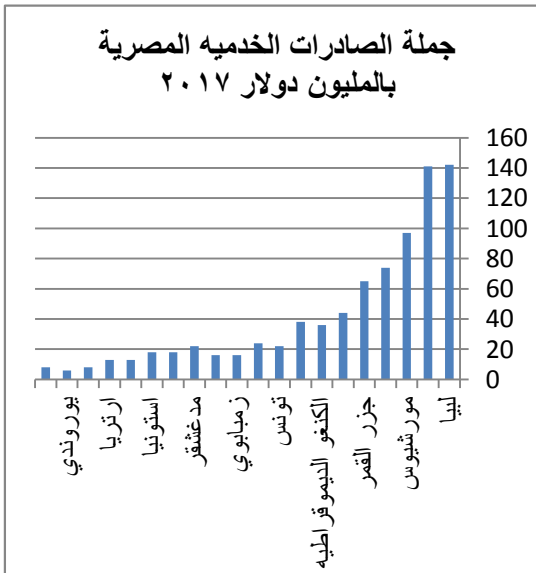

المصدر من اعداد الباحث اعتماد علي بيانات الجدول السابق

من الشكل رقم(٥) يتضح ان مصر تصدر الي اثيوبيا ما قيمته ٤٥مليون دولار الكنغو ٣٦مليون دولار ،اوغندا ٣٨مليون دولار ،وتونس ٢٤مليون دولار وزامبيا ١٦مليون دولار ،وزمبابوي ١٦مليون دولار . يتوزعون معظمها علي قطاعات الخدمات التجارية وخدمات النقل والسفر ثم تاتي النهايه روندا وبروندي وملاوي في نهاية القائمة من الخدمات المصرية ولعل السبب في ذلك البعد الجغرافي حيث يمثل ذلك صعوبة في الوصول الخدمات المصرية بالإضافة الي قله القطاعات التي تصدرها مصر الي هذه الدول .

د- الصادرات الخدمية المصرية لدول الكومسا لعام ٢٠١٨

جدول رقم (٦) الصادرات الخدمية المصرية لدول الكومسا لعام ٢٠١٨

الدولة	جملة الصادرات الخدمية المصرية بالمليون دولار
ليبيا	191
كنيا	177
موريشيوس	106
السودان	90
جزر القمر	87
اثيوبيا	57
الكنغو الديموقراطية	46
أوغندة	29
تونس	26
الصومال	26
زمبابوي	24
زامبيا	22
مدغشقر	24
سيشل	18
استونيا	21
جيبوتي	16
ارتريا	14
رواندا	10
بوروندي	8
ملاوي	8

المصدر من اعداد الباحث اعتمادا علي بيانات منظمة التجارة

من الجدول رقم (٦) يتضح ان هناك طفرة كبيرة في الصادرات الخدمية ،حيث زادت الصادرات المصرية الي ليبيا من الخدمات عن العام الماضي بمقدار ٥٠ مليون دولار حيث بلغت صادرات مصر من الخدمات ١٩١ مليون دولار بزيادة ٥٠مليون دولار عن العام الماضي ويرجع ذلك الي القرارات السياسية التى تنتهجها القيادة السياسية في التقارب مع ليبيا حيث انها تعتبر الامتداد الاقليمي والجغرافي لمصر.

ثم تأتي كينيا ب١٧٧ مليون دولار ، وموريشيوس ب١٠٦ مليون دولار، والسودان ب٩٠ مليون دولار ، وجزر القمر ب٨٧ مليون دولار ومن الملاحظ ان هناك ذيادة كبيرة عن العام الماضي التجارة المشتركة التى ابرمتها مصر مع هذة الدول .

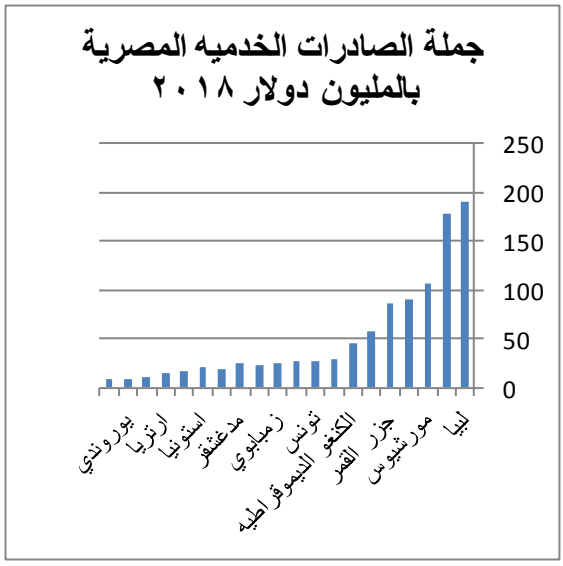

المصدر من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول السابق

من الشكل رقم (٦) يتضح ان اثيوبيا تستورد من مصر ما قيمتة ٥٧ مليون دولار ،والكنغو٤٦ مليون دولار ،وتونس ٢٩ دولار ،والصومال ٢٦ مليون دولار يتوزعون علي القطاعات المحررة من قبل اتفاقية الجاتس المحررة طبقا لاتفاقية أرجواي ١٩٩٥ حيث حررت هذة الاتفاقية اكثر من ١٢ قطاع يمكن التجارة فيها بين الدول الاعضاء منها الخدمات التجارية وخدمات التعليم وخدمات السفر والنقل والبناء والاتصالات.ثم تاتي في النهاية ملاوي وبروندي ورواندا وارتريا وتأتي هذه الدول في نهاية القائمة والسبب في ذلك قلة القطاعات التي تصدرها مصر الى هذة الدول.

و – الصادرات الخدمية المصرية لدول الكومسا لعام ٢٠١٩

جدول رقم(٧) الصادرات الخدمية المصرية لدول الكومسا

الدولة	جملة الصادرات الخدمية المصرية بالمليون دولار
ليبيا	196
كنيا	187
موريشيوس	116
السودان	91
جزر القمر	90
اثيوبيا	61
الكنغو الديموقراطية	48
أوغندة	35
تونس	31
الصومال	28
زمبابوي	24
زامبيا	22
مدغشقر	26
سيشل	21
استونيا	23
جبوتي	16
ارتريا	16
رواندا	12
بوروندي	8
ملاوي	10

المصدر من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات منظمة التجارة الدولية

من الجدول رقم (٧) يتضح ان ليبيا تستورد من مصر ما قيمته ١٩٦ مليون دولار خدمات والسبب في ذلك ان الدعم المصري التى تقدمة القيادة السياسية الي ليبيا بالإضافة الي اعتماد ليبيا علي في كافة المجالات ونلاحظ ان هناك زيادة عن العام الماضي تقدر بحوالي ٥مليون دولار.

ثم تأتي كينيا ب١٨٧ مليون دولار ،وموريشيوس ب١١٦ مليون دولار ،وأثيوبيا ب٦١ مليون دولار ،والكنغو ب٤٨ مليون دولار ويرجع ذلك الي رئاسة مصر الي الاتحاد الافريقي هذا العام والدعم الذى قدمته مصر الي كافة الدول الافريقية وخاصة دول الكومسا .

الإضافة الي دعم القيادة السياسية الي القارة هذا العام ودعم الانشطة المصرية الموجة نحو القارة كل هذه الاسباب ساعد في زيادة الصادرات المصرية الخدمية الي هذه الدول .

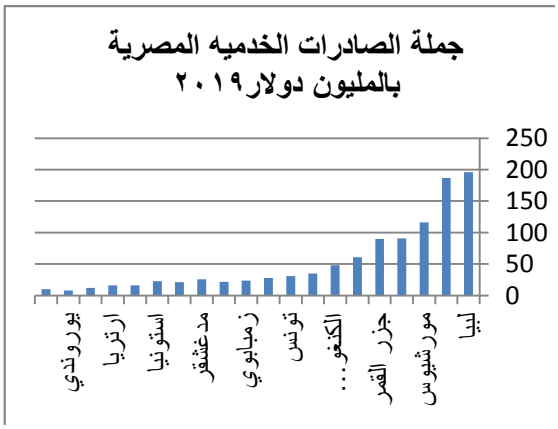

المصدر الباحث اعتماد علي بيانات الجدول السابق

من تتتبع بيانات الجدول (٧) يتضح ان الكنغو تستورد من مصر ما قيمتة ٤٨ مليون دولار، وتونس ٣١ مليون دولار ،والصومال ٢٨ مليون دولار ،زامبيا ٢٢ مليون دولار ،ثم مدغشقر وسيشل ،ارتريا ،رواندا، بروندى ،في النهاية تأتي ملاوي ب١٠مليون دولار .

وهناك ملاحظة ان هناك زيادة كبيرة في الصادرات الخدمية المصرية الي كافة دول الكومسا ويرجع ذلك الي رئاسة مصر الى الاتحاد الافريقي هذا العام والتوجه السياسي نحو افريقيا كل لك ساهم في زيادة الصادرات الخدمية المصرية الي دول الكومسا.

ثالثا - توزيع الصادرات الخدمية المصرية لدول الكومسا (٢٠١٥ -٢٠١٩)

أ- التوزيع طبقا لوجهة البلد (٢٠١٥-٢٠١٩)

جدول رقم (٨) اجمالي الصادرات المصرية الخدمية لدول الكومسا (٢٠١٥:٢٠١٩)

الدولة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	الجملة	الترتيب
ليبيا	١٧٥	١١٢	١٤٢	١٩١	١٩٦	٨١٦	١
كينيا	١٤٤	١٠١	١٤١	١٧٧	١٨٧	٧٥٠	٢
مورشيوس	٧٨	٧١	٩٧	١٠٦	١١٦	٤٦٨	٣
السودان	٨٧	٦٥	٧٤	٩٠	٩١	٤٠٧	٤
جزر القمر	٦٩	٥٢	٦٥	٨٧	٩٠	٣٦٣	٥
اثيوبيا	٤٧	٣٧	٤٤	٥٧	٦١	٢٤٦	٦
الكنغو	٣٨	٢٦	٣٦	٤٦	٤٨	١٩٤	٧
اوغندة	٣٥	٢٦	٣٨	٤٤	٤٧	١٩٠	٨
تونس	٢٤	١٨	٢٢	٢٩	٣١	١٢٤	٩
الصومال	٢٠	١٤	٢٤	٢٦	٢٨	١١٢	١٠
مدغشقر	١٧	١٣	٢٢	٢٤	٢٦	١٠٢	١١
زيمبابوى	١٨	١٥	١٦	٢٤	٢٤	٩٧	١٢
زامبيا	١٨	١٢	١٦	٢٢	٢٢	٩٠	١٣
استوانيا	١١	١٤	١٨	٢١	٢٣	٨٧	١٤
سيشل	١٢	١٣	١٨	١٨	٢١	٨٢	١٥
جيبوتى	١١	١٠	١٣	١٦	١٦	٦٦	١٦
اريتريا	١٠	٨	١٣	١٤	١٦	٦١	١٧
رواندا	٩	٦	٨	١٠	١٢	٤٥	١٨
ملاوى	٤	٦	٨	٨	١٠	٣٦	١٩
بورندى	٦	٤	٦	٨	٨	٣٢	٢٠

خريطة الصادرات المصرية الخدمية لدول الكومسا (٢٠١٥-٢٠١٩)

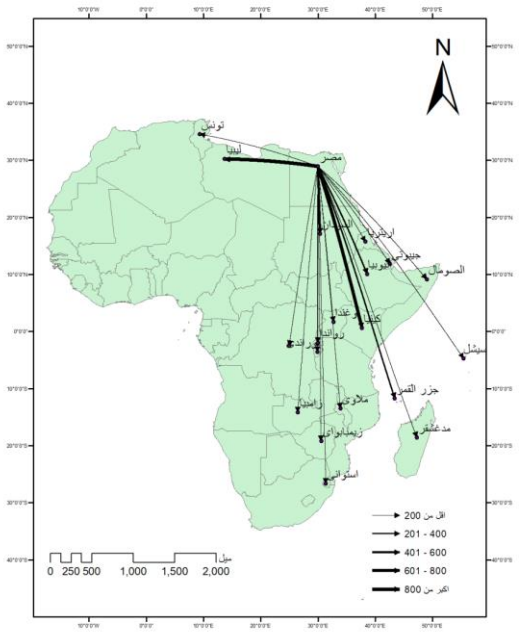

المصدر الباحث اعتماد علي بيانات منظمة التجارة الدولية

ووفقا لبيانات الجدول والشكل السابق جاءت على راس الدول المستوردة للخدمات المصرية دولة ليبيا ، ويرجع ذلك الى عدة اسباب منها الجوار لمصر ، والمشكلات الداخلية فيها منذ عام ٢٠١١ والتى حتمت على الادارة السياسية هناك على فتح منافذها الحدودية مع مصر لمواجهة ازمة نقص الغذاء ، واعادة اع
مار ليبيا بعد سنوات من الحرب ، بالإضافة الى وجود اتفاقيات بين البلدين مثل النظام الشامل لأفضليات التجارية G.S.T.P ، والنظام المعمم للمزايا G.S.P ، اضافة الى اتفاقية الكوميسا وتاتى فى المرتبة الثانية دولة كينيا ، ويرجع ذلك الى انشاء مجلس الاعمال المصرى الكينى لدعم الاقتصاد والذى انشئ فى عام ٢٠١٦بهدف تعزيز التبادل التجارى ، بالإضافة الى امر مهم وهو سماح كينيا للأجانب بالاستيراد من الخارج.

اما دولة موريشيوس فترجع الى الاقبال على الصادرات المصرية، فعلى سبيل المثال شكلت الصادرات المصرية ٢٩% من واردات موريشيوس عام ٢٠٠٥ حسب الهيئة العامة المصرية للاستعلام ، بالاضافة الى وجود اتفاقيات تعاون اقتصادي منذ عام ١٩٨٠ ، وهى اتفاق تعاون اقتصادى ١٩٨٠ ، اتفاق تجارى ١٩٨٢ ، اتفاق تعاون بين النيابة العامة للخدمات الصحية ورابطة خادمى الحكومة الموروشسية ١٩٩٩ ، مذكرة تفاهم بين هيئة ميناء بورسعيد وهيئة الموانئ المورشسية ١٩٩٩ ، مذكرة تفاهم بين وزارة الزراعة المصرية ووزارة الصناعات الزراعية والثروة السمكية فى موريشيوس عام ٢٠٠٧.

وجاءت السودان فى المركز الرابع وهو ينافى علاقاتها التاريخية مع مصر وجوارها من مصر ، وارتباطها باتفاقيات التجارة العربية الحرة مع مصر واتفاقية الكوميسا ، لكن الامر يرجع الى الرسوم التى تفرضها على بعض السلع المصرية وهو ما ينافى اتفاقية الكوميسا والتى تمنح اعفاءات جمركية على السلع والخدمات ، اضافة الى الوضع الاقتصادى السئ لدولة السودان .

اما جزر القمر فقد جاءت فى المرتبة الخامسة ويرجع ذلك الى الاعفاءات الجمركية والضريبية للمستثمرين ، بينما حلت اثيوبيا فى المركز السادس ويرجع ذلك الى حرص مصر على فتح

علاقات اقتصادية معها وذلك على خلفية ازمة سد النهضة ، وبالرغم من عدد سكانها الكبير والذى يقترب من عدد سكان مصر الا ان الصادرات الخدمية تعانى من منافسة مع الصين وغيير ذلك من الدول ، بالاضافة الى التفضيلات الجمركية الاثيوبية للدول الاخرى على حساب مصر .

ومن الملاحظ فى الترتيب ان دولة تونس قد جاءت فى المرتبة التاسع ، وربما يرجع ذلك الى تشابه الخدمات بين البلدين ، اضافة الى تاخر انضمام تونس الى منظمة الكوميسا حتى تصديق البرلمان التونسي عليها عام ٢٠١٩

اما الصومال فقد جاءت فى المرتبة العاشرة ، ويرجع ذلك الى ضعف الاقتضاد الصومالى نتيجة الاوضاع الداخلية ، بالاضافة الى ضعف ادارة الحكومة المركزية لاجزاء الدولة وعدم احكام سيطرتها على موانئها ، حيث تصنف على انها من ضمن الدول الفاشلة .

جدول (٩) التخفيضات الجمركية بين دول الكوميسا والصادرات

الدولة	الجملة	التخفيضات الجمركية %
كينيا	٧٥٠	١٠٠
مورشيوس	٤٦٨	١٠٠
السودان	٤٠٧	١٠٠
جزر القمر	٣٦٣	٨٠
اثيوبيا	٢٤٦	١٠
الكنغو	١٩٤	٠
اوغندة	١٩٠	٨٠
مدغشقر	١٠٢	١٠٠
زيمبابوى	٩٧	١٠٠
زامبيا	٩٠	١٠٠
سيشل	٨٢	٠
جيبوتى	٦٦	١٠٠
اريتريا	٦١	٨٠
رواندا	٤٥	١٠٠
ملاوى	٣٦	١٠٠
بورندى	٣٢	١٠٠

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على بيانات جهاز التمثيل التجارى المصري
http://ecs.gov.eg/Arabic/Pages/African-organizations.aspx

لكن السوال المطروح ما هو علاقة الارتباط بين التخفيضات الجمركية المنحدرة من اتفاقية الكوميسا والصادرات الخدمية المصرية ، فتم تطبيق معامل بيرسون للارتباط على الجدول السابق لقياس العلاقة بين الصادرات والتخفيضات الجمركية ، فتبين ان المعامل بلغ ٠.٠٧٥، اى ان هذا الارتباط ضعيف ، وربما يعزى ذلك الى تغلغل الصادرات المصرية داخل الدول التى لا تمنح تخفيضات جمركية وقدرتها على المنافسة ، بالإضافة الى ارتباط مصر

باتفاقيات اقتصادية اخرى مع تلك الدول خارج منظمة الكوميسا.

ب-توزيع الصادرات الخدمية المصرية لدول الكومسا طبقا لنوع القطاع عن فترة الدراسة (٢٠١٥-٢٠١٩)

تتعدد قطاعات الخدمات المحررة للصادرات الخدمية والتي اقرتها الامم المتحدة وهي ١٢ قطاع رئيسي وتتحدث عنها في هيكل الصادرات الخدمية بالتفصيل ولسنا بصدد الحديث عنها هنا ،ولكن هناك عدد من القطاعات الفرعية المنبسقة من القطاعات الرئيسة التي أقرتها منظمة التجارة العالمية wto وفيما يلي جدول يوضح توزيع قيمة الصادرات المصرية الخدمية لدول الكومسا عن الفتره (٢٠١٥-٢٠١٩)

جدول رقم(١٠) صادرات مصر الخدمية لدول الكومسا طبقا للقطاع عن الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩).

اسم القطاع	القيمة بالمليون دولار
خدمات تجارية	2175
خدمات النقل	1235
خدمات السفر	582
خدمات تجارية اخري	27
خدمات البناء	28
خدمات التامين والمعاشات	24
الخدمات المالية	6
الخدمات الاتصالات السلكية والاسلكية	8
خدمات الاعمال الاخري	18
خدمات اخري	145
خدمات حكومية غير مذكورة	33
اجمالي	4351

المصدر الباحث اعتماد علي بيانات منظمة التجارة الدولية

من الجدول (١٠) يتضح ان مصر تصدر ان مصر تصدر الي دول الكومسا ما قيمته ٢.٢ مليار دولار من الخدمات التجارية هو العالي من حيث الصادرات المصرية الخدمية الى مجموعة دول الكومسا عن فترة الدراسة (٢٠١٥ - ٢٠١٩) يتوزع كالاتي: عام٢٠١٥ (٤٢٧) مليون دولار ، عام٢٠١٦(٢٩٩) مليون دولار ، و(٤٠٢) مليون دولار عام ٢٠١٧ ، و(٥١٤) مليون دولار عام ٢٠١٨ ، و٥٣٣) مليون دولار عام ٢٠١٩.

بالنسبة لقطاع خدمات النقل تصدر مصر الي دول الكومسا ما قيمتة ١٢٣٥ مليون دولار الى دول الكومسا ، يتوزعون علي النحو التالي ٢٦١ مليون دولار عام ٢٠١٥ ،٢٠٩ مليون دولار عام ٢٠١٦ ، ٢٩٩ مليون دولار عام ٢٠١٧،و٢٦٧ مليون دولار عام٢٠١٨، و٢٦٩ مليون دولار عام ٢٠١٩ .[١٤]

بالنسبة لقطاع الخدمات السفر تصدر منها مصر دول الكومسا ما قيمته ٥٨٢ مليون دولار ،يتوزعون علي النحو التالي ١٠٢ مليوندولارعام٢٠١٥ ،٥٢ مليون دولار عام ٢٠١٦ ، ١١١ مليون دولار عام ٢٠١٧ ،١٤٣ مليون دولار عام ٢٠١٨ ،١٧٤ مليون دولار عام بالنسبة لقطاع الخدمات التجارية الأخرى تصدر مصر منها لدول الكومسا ما قيمته ٩٧ مليون دولار يتوزعون بالنسبة لفترة الدراسة ٢٠١٥-٢٠١٦-٢٠١٧-٢٠١٨-٢٠١٩ علي

[١٤] www/- wto.org.eg

التوالي ١٦، ٢٠، ٢٠، ١٩، ٢٢ مليون دولار.[١٥]

شكل بياني رقم ( ) الصادرات الخدمية المصرية لدول الكومسا (٢٠١٥-٢٠١٩) طبقا للقطاع

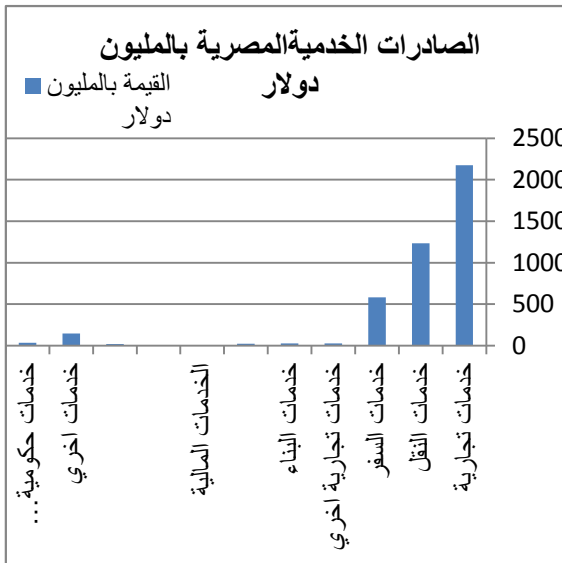

المصدر الباحث اعتمادا علي بيانات منظمة التجارة الدولية

من الشكل رقم (٨) يتضح ان خدمات البناء مصر تصدر منها ٢٨ مليون دولار الي دول الكومسا يتوزعون علي النحو التالي ٦ مليون دولار عام ٢٠١٥ ،و٥مليون دولار عام ٢٠١٦،و٦ مليون دولار عام ٢٠١٧،٦ مليون دولار عام ٢٠١٨ ،٥ مليون دولار عام ٢٠١٩.

بالنسبة لقطاع التامين والمعاشات تصدر مصر من خدماتها الي دول الكومسا ما قيمته ٢٤ مليون دولار الي دولار لدول لكومسا ما قيمته ٢٤ مليون دولار يتوزعون علي النحو التالي ٤ مليون دولار عام ٢٠١٥ ،و٤ مليون دولار عام ٢٠١٦،و٣ مليون دولار عام ٢٠١٧ ،و٥مليون دولار عام ٢٠١٨ ،و٨ مليون دولار عام ٢٠١٩.

بالنسبة لقطاع الخدمات المالية فإن الصادرات المصرية الخدمية منها محدود للغاية لا يتعدى ٦ مليون دولار كل عام من فترة الدراسة مليون دولار باستثناء عام ٢٠١٧ تصدر مصر منها ٢ مليون دولار لدول الكومسا .

بالنسبة لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية تصدر مصر منها ماقيمتة ٨ مليون دولار يتوزعون علي النحو التالي عام ٢٠١٥ تصدرمصر٢ مليون دولار ، وفي ٢٠١٦ صدرت مصر٢ مليون دولار، وعام ٢٠١٧ صدرت مصر ٢ مليون دولار ، وفي عام ٢٠١٨ صدرت مصر مليون دولار ، وفي غام ٢٠١٩ صدرت مصر مليون دولار لدول الكومسا حيث ان معظم هذه الصادرات تذهب الى موريشيوس .

بالنسبة لصادرات الخدمات الاخري صدرت مصر منها خلال فترة الدراسة (٢٠١٥-٢٠١٩) ما قيمتة ١٤٥ مليون دولار يتوزعون علي ما يلي عام ٢٠١٥ صدرت مصر ٢٤ مليون دولار، وفي عام ٢٠١٦ صدرت ٣٣ مليون دولار ، وفي عام ٢٠١٧ صدرت ٣٠ مليون دولار ، وعام ٢٠١٨صدرت٢٥ مليون دولار ،وعام ٢٠١٩ صدرت مصر ٣٣ مليون دولار .

بالنسبة لقطاع الخدمات الحكومية صدرت مصر ما قيمته ٣٣ مليون دولار يتوزعون علي النحو التالي في عام ٢٠١٥ صدرت مصر ٥ مليون دولار ، وعام ٢٠١٦ صدرت مصر ٤ مليون

[١٥] مرجع سابق

دولار ، وفي عام ٢٠١٧ صدرت مصر ٥ مليون دولار ، وفي عام ٢٠١٨ صدرت مصر ٩ مليون دولار ،وفي عام ٢٠١٩ صدرت مصر ١٠ مليون دولار .[١٦]

رابعا - تركيبة الصادرات الخدمات المصرية

نصت اتفاقية العامة لتجارة الخدمات على أن تجارة الخدمات يشمل جميع الخدمات فى كل القطاعات باستثناء الخدمات فى إطار ممارسة السلطة الحكومية.

كما نصت الاتفاقية وفقا للمادة ١٩ من الاتفاق بالدخول في جولات متتالية من المفاوضات بهدف التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات علي ان تبدا المفاوضات بعد ٥سنوات من دخول اتفاقية منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ .

ويجب ان تهدف المفاوضات الي تخفيض او الغاء الاثار السلبية علي التجارة في الخدمات كوسيلة لتحسين فرص النفاذ الي الاسواق ، مع الاخذ في الاعتبار دعم مصالح كافة الدول الاعضاء والاحتفاظ بالتوازن في الحقوق والالتزامات لكافة الدول الاعضاء .

ويجب ان تتم عملية التحرير بما يخدم اهداف السياسة الوطنية علي مستوي التنمية لكل دولة من الدول الاعضاء ، كما يتيح الاتفاق مرونة كافية للدول النامية للمشاركة بفاعلية في هذة المفاوضات ، وذلك من خلال ، السماح للدول النامية بتحرير عدد اقل من القطاعات الخدمية ،قيام الدول المتقدمة بتحرير قطاعات الخدمات ذات الاهمية التصديرية للدول النامية .

وبالاضافة الي المفاوضات بشان الالتزامات المحددة ، هناك بعض الموضوعات التى لم تستكمل اثناء جولة ارجواي واتفق الاعضاء على التفاوض بشانها فيما بعد .

أ- أنماط الخدمات (أنماط تجارة الخدمات) طبقا لاتفاقية الجاتس.

١- توريد الخدمة عبر الحدود: وهنا تنتقل الخدمة من دولة إلى أخرى دون انتقال مقدم الخدمة أو مستهلكها مثال ذلك خدمات البريد والتليفون الدولى والتسويات المالية عبر التجارة الالكترونية وهذا النوع يتطابق مع تجارة السلع.

٢- الاستهلاك في الخارج: وهى التى يتم فيها تقديم الخدمة للمستهلك خارج دولته مثل السياحة مثل : السياحة ، التعليم ، العلاج.

وهناك نوع آخر هو أن تنتقل متعلقات مستهلك الخدمة إلى البلد الذى يقدمها مثل خدمات الإصلاح؛ إصلاح سيارة أو آلة تصوير أو ساعة .[١٧]

٣- التواجد التجارى : وهنا توفر الخدمة عبر مؤسسات تجارية أو توكيلات دون انتقال المستهلك لتلقى الخدمة وهنا يحصل عليها المستهلك داخل الدولة عبر هذه المؤسسات

[١٦] www/- wto.org.eg

[١٧] – موقع منظمة التجارة العالمية بالعربية

[World Trade من موقع MTN.GNS/W/124
15- Organizationll]

مثل فروع البنوك والشركات ومكاتب استشارات قانونية أو مالية .

٤- التواجد المؤقت لاشخاص طبيعيين : وذلك بنقل أفراد من دولهم لتقديم الخدمة أو عرضها وذلك مثل انتقال الأفراد لتقيم خدمة مهنية أو فنية كالهندسة والمحاماة ويشمل هذا الأسلوب انتقال العمالة ليس بقصد الهجرة ولكن للعمل بشكل مؤقت.

ب-تركيبة الصادرات الخدمية طبقا لاتفاقية الجاتس

١- **خدمات الأعمال**

٢- (القانونية- المحاسبية- الهندسية- الصحية – البيطرية- خدمات التركيب – البرامج وقواعد البيانات – خدمات البحوث – خدمات العقارات والإعلان والتسويق – والخدمات المقدمة لقطاع الصناعة والزراعة والصيانة والنشر...إلخ)

٣- **خدمات الاتصالات**

وتشمل البريد والاتصال بكافة أنواعه وخدمات الوسائل السمعية والبصرية مثل توزيع وعرض الأفلام التليفزيونية والفيدو والاذاعة والتليفزيون والتسجيل...إلخ

٤- **الخدمات الإنشائية**

مثل أعمال البناء والتشطيب والهندسة المدنية.

٥- **خدمات التوزيع**

وتشمل نجارة الجملة والتجزئة وخدمات حقوق الامتيازات التجارية وخدمة الوكلاء بالعمولة...إلخ

٦- **الخدمات التعليمية**

وتشمل التعليم بكافة مراحلة بالاضافة إلى تعليم الكبار

٧- **الخدمات البيئية**

مثل المجارى والنظافة والصرف الصحى

٨- **الخدمات المالية**

وتشمل الخدمات المصرفية والتأمين والسمسرة وخدمات الدفع والتحويل الالكترونى والبورصة والأوراق المالية

٩- **الخدمات الصحية الاجتماعية**

وتشمل المستشفيات والصحة والخدمات الاجتماعية

١٠- **خدمات السياحة والسفر**

مثل الفنادق والمطاعم وخدمات السفر والسياحة والارشاد السياحى

١١- **الخدمان الرياضية والثقافية والترفيهية**

وتشمل الغناء والمسرح وخدمات الأنباء والمتاحف والخدمات الرياضية الأخرى....إلخ

١٢- **خدمات النقل**

وتشمل جميع أنواع النقل بأنواعه (الثلاثة والفضاء) وتوجد أنواع من الخدمات استهدفنها الاتفاقية لأنها مرتبطة بالسيادة الوطنية مثل (الأمن والدفاع والعدالة)

ب- تركيبة الصادرات الخدمية المصرية لدول الكومسا

١- الخدمات التجارية

٢- الخدمات المتعلقة بالسلع

٣- خدمات التصنيع علي المدخلات

٤- خدمات الصيانة والاصلاح
٥- خدمات النقل.
٦- خدمات السفر.
٧- خدمات تجارية اخري .
٨- خدمات البناء.
٩- خدمات التامين والمعاشات
١٠- الخدمات المالية
١١- رسم استخدام الملكية الفكرية
١٢- خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية
١٣- خدمات الاعمال الاخري
١٤- الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية
١٥- خدمات اخري
١٦- خدمات حكومية غير مزكورة

خامسا - مشكلات تجارة الخدمات في مصر

عدم قدرة الصادرات المصرية على النفاذ إلى أسواق الاتحاد الأوروبي إلا أن العديد من الدراسات تؤكد أن عدم كفاءة قطاع الخدمات المصري وما يقدمه من خدمات مرتفعة السعر ومنخفضة الجودة يؤثر سلبا على أداء الصادرات ذلك من خلال زيادة تكلفة المعاملات، مثالا تكلفة تحميل وشحن البضائع في مصر في عام ٩٤ والتي كانت أعلى منها في كل من الأردن وسوريا وتركيا بحوالي ٢٧%، ٢٢%، ١٩% على التوالي كما أن رسوم خدمات الموانئ في مصر أعلى منها في موانئ أخرى بالمنطقة بنسبة ٣٠% وفي مجال الاتصالات أشارت بعض الدراسات إلى أن تكلفة الحصول على خط هاتفي في مصر تفوق تكلفة الحصول عليه في ماليزيا بحوالي ١٦ مرة.، وفيما يلي عرض لبعض المشكلات للصادرات المصرية داخل السوق الأفريقية :

-مشكلات خاصة بالسوق الأفريقي والتي تتعلق بخصائص الأسواق الأفريقية والتي من شأنها عرقلة تدفق، الصادرات المصرية إليها، ومن هذه المشكلات.

تشابه الهياكل الإنتاجية للدول الأفريقية، حيث تعتمد معظم دول القارة على إنتاج وتصدير خدمات متشابهة وكذلك الافتقار إلى المعلومات الأساسية عن تلك الأسواق والخدمات المطلوبة فيها وأذواق المستهلكين بها، ارتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية في الأسواق الأفريقية، وكذلك ارتفاع تكلفة التأمين على الخدمات المصدرة في الوقت الذي لم يمتد نشاط شركة ضمان الصادرات المصرية لتغطية المخاطر بأنواعها إلى العديد من الأسواق الأفريقية.

عدم وجود نظام تأميني محلي فعال لخدمة المصدرين المصريين، وكذلك عدم وجود أفرع للبنوك المصرية في معظم الدول الأفريقية، حيث تعتمد الصفقات فى القارة الأفريقية على العلاقات الشخصية بين رجال الأعمال المصدرين والمستوردين من خلال تبادل الفواتير لسداد التكلفة وفى بعض الأحيان يتم السداد نقدا.

المنافسة القوية من دول جنوب شرق آسيا للعديد من الخدمات المصرية، حيث أن الأسواق

الأفريقية أسواق سعر بالدرجة الأولى نظراً لإنخفاض القوة الشرائية للمستهلك في العديد من دول القارة ، إضافة إلى سوء الأوضاع الاقتصادية وانخفاض معدلات النمو ومستويات دخول الأفراد .الافتقار إلى وجود نظام اعتراف متبادل بالمواصفات الفنية على المستوى الإقليمي ، مشكلات خاصة بالنقل والشحن ، تعد مشكلة الشحن والنقل في العديد من دول القارة الأفريقية من أكبر معوقات التجارة، حيث أن تكاليف التجارة في أفريقيا مرتفعة مقارنة بالمناطق والاقاليم الأخرى.

بالاضافة إلى ذلك فقد تم الغاء رحلات الطيران التابعة لشركة مصر للطيران إلى العديد من دول الشرق والجنوب الافريقي مثل اثيوبيا وتنزانيا، وجود العديد من أوجه القصور التي تشوب خطوط السكك الحديدية، حيث تظهر هذه المشكلات بشكل أوضح في الدول الحبيسة مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة النقل ، ارتفاع أسعار الشحن إلى أفريقيا.(١)[١٨]

- وصـــعوبة الحصـــول علـــى البيانـــات والإحصائيات الدقيقة الخاصة بتجارة الخدمات وقطاعاتهـا والإحصـاءات الخاصـة بطـرق توريدها
- إضافة إلى تقادم عدد من القوانين والتشريعات المحليـة المنظمـة لـبعض القطاعـات الخدميـة مثل الخدمات المهنية.
- الخـدمات خاصـةً فـى ظـل تنـوع القطاعـات الخدميـة واخـتلاف طبيعتهـا، مـع عـدم القـدرة على مواكبة التقدم التكنولوجى
- وتطور مجالات البحث والتطوير يضع عبئاً إضافياً أمام تطوير هذا القطاع
- عدم الاستقرار وارتفاع الأسعار
- أن تحرير التجارة فى قطاع التشييد والبناء منذ عام ١٩٩٥ فى إطار اتفاقية الجاتس، لم يحقق المرجو منه.

وأشار إلى أن قطاع التشييد والبناء يفتقد القدرة على المنافسة خارج مصر، مرجعاً ذلك إلى ضعف خدمات النظام البنكى فيما يتعلق بمنح خطابات ضمان لعمليات التشييد والبناء خارج الحدود، إلى جانب عدم وجود ملف تدريب مهنى لعمالة المقاولات للتوسع فيها، مما يستلزم ضرورة التوسع فى إنشاء المدارس الفنية وتوفير التدريب الفنى لعمالة التشييد والبناء.[١٩]

سادسا - مستقبل تجارة الخدمات فى مصر

وعن استراتيجية وزارة التجارة والصناعة بشأن تجارة الخدمات، أوضح أن الوزارة تتبنى آليات مختلفة لتعزيز محور تجارة الخدمات، تقوم على إنشاء لجان وطنية بهدف التنسيق مع كل الجهات ذات الصلة، وإتاحة الفرص لمشاركة ممثلى القطاعات الخدمية المصرية فى الفعاليات المتعلقة بها سواء بتفعيل ورش عمل أو اجتماعات تفاوضية، إلى جانب التعاون مع الجهات البحثية المتاحة من أجل أن تصديق

١٦- وزارة التجارة والصناعة٢٠١٩[19]

[١٨] ١- sis.gov.eg\ section \

مصر على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات ستسهم فى التوسع فى تصدير الخدمات التى تتمتع فيها مصر بمزايا تنافسية مثل خدمات التشييد والبناء، والخدمات السياحية، فضلاً عن زيادة القدرة على جذب الاستثمارات العربية إلى السوق المصرية خاصة فى الخدمات الداعمة لسلاسل القيمة المضافة، ومجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وبالرغم من المزايا التى يتضمنها قطاع الخدمات مثل انخفاض تكاليف الإنتاج، وعدم حاجته لتجهيزات بنية تحتية أو تجهيزات صناعية، إلا أنه يمتلك بعض المخاوف نتيجة عدم اعتماد جزء من خدماته على الاستدامة.

بالاضافة الي قطاع السياحة وإيرادات قناة السويس هما الشريان الأساسى لنمو قطاع الخدمات فى مصر، حيث ان عملية التطوير تحتاج إلى ربط الخدمة بجودتها، حيث إن قناة السويس ينقصها مجموعة من التطورات مثل تنمية إقليم قناة السويس فى الخدمات اللوجستية للسفن والموانئ، والقطاع السياحي يحتاج لعملية ترويج لإعادة تنشيطه بشكل كبير بالرغم من امتلاكه مقومات وبنية تحتية قوية.

وهناك بعض الخدمات التى يفوق حجم الطلب عليها قدرات الدولة، لافتاً إلى أن انضمام مصر لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات سيسهم فى تصدير خدمات جديدة للدول العربية مثل تصدير الكهرباء والبنية التحتية، كما أن الاتفاقية ستكون داعماً رئيسياً لشركات القطاع الخاص فى الدخول فى تجارة الخدمات والتوسع فى الدول المحيطة.

وهناك بعض الوزارات المعنية بضرورة تسهيل حركة الدخول للأسواق وتطوير البيئة التشريعية، وتيسير إجراءات الحصول على التمويلات من مختلف الجهات لتنشيط قطاع الخدمات بوتيرة أسرع.

وهناك العديد من الاقتصادات النامية أصبحت قائمة بشكل متزايد على أساس الخدمات، مثل ماليزيا والعديد من الدول الأفريقية كـ«رواندا وأوغندا» التى استطاعت رفع حصتها من تجارة الخدمات إلى الناتج المحلى الإجمالى، مضيفاً أن مصر تمتلك ميزة نسبية كبيرة فى قطاعات الخدمات السياحية، والبناء والتشييد، والخدمات المالية.

النهوض بالدولة وتأسيس الدولة الحديثة يتطلب إدخال صناعات جديدة غير تقليدية تتخطى حدود المكان، لخلق فرص عمل جديدة لأبناء الوطن من الشباب، وهى صناعة الخدمات وتصديرها، وهى أفكار لا تنبع إلا من دارس متعمق لعلوم الإدارة والاقتصاد ذى رؤية مستقبلية، وهو ما قام به الرئيس عبد الفتاح السيسى.

كالعادة وفى سرعة وصمت أنشأ الرئيس عبد الفتاح السيسى العديد من الجامعات الأهلية والتكنولوجية، وطلب الاستمرار فى بناء المزيد، اتسم توزيع مواقعها الجغرافي على أنحاء الدولة بالذكاء لتحقيق العدالة الاجتماعية، ليشمل كافة شباب الدولة المصرية، معلنا عن قيام صناعة

مصرية جديدة، وهى صناعة قطاع الخدمات هذا القطاع الذى تبلغ حصته ٦٠٪ من الوظائف حاليا فى العالم.

واجتمعت التكنولوجيا والتجارة المتزايدة على زيادة حجم قطاع الخدمات الحديثة العابرة لحدود الدولة لتعلو على قطاع الصناعات التحويلية، وهو ما يفسر سعى الرئيس السيسى الدائم للنهوض بالبنية التحتية للاتصالات، باعتبارها أحد دعائم هذه الصناعة جنبا إلى جنب مع التعليم التكنولوجي، فخدمات مثل البنوك والمحاسبة وتعليم اللغات والدعم الفنى والتقني والتصميمات الهندسية والفنية وغيرهم، أصبحت تقدم عبر الإنترنت من دولة لدولة ومن قارة لقارة، فضلا عن أن تخريج شباب دارس لمناهج تعليمية ذات معايير دولية يفتح أسواق عمل جديدة لهم فى سوق واعدة مثل دول القارة الأفريقية..[٢٠]

وفى دولة مثل مصر حاليا يشهد الاقتصاد العام حالة من النشاط والنمو السريع، خصوصا بعد الإجراءات الاقتصادية وبرنامج الرئيس عبد الفتاح السيسى الاقتصادى الذى بدأه منذ توليه المسئولية، بالتعاون مع العديد من المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والبنك الأوروبى والبنك الأفريقى، وغيرها من المؤسسات العالمية.

وفى مثل هذه الحال يشهد قطاع الخدمات ازدهارا كبيرا، ويكون أفضل قطاع لجذب الاستثمارات الخارجية والداخلية، نظرا لتحقيقه أرباحا طائلة سريعة تكون في بعض الأحيان أرباح يومية، كما أنها توفر ملايين فرص العمل، وهو ما يجعل معظم الاستثمارات الخارجية أو نحو ٨٠% منها موجه لقطاع الخدمات وهو ما يدخل ضمنه عدة قطاعات فرعية "خدمات الصحة، خدمات النقل، الخدمات المالية غير المصرفية، خدمات التعليم، خدمات الاتصالات..."، وإذا نظرنا إلى كل الاستثمارات الأجنبية الموجودة فى مصر سنجد أغلبها متركز في هذا القطاع.

كما أن أغلب الوفود الاستثمارية الأجنبية التى تأتى لدراسة الاستثمار في السوق المصرى، يكون مجمل عملها وتركز نظرها على العمل فى هذه القطاعات، ومنها الوفد الإنجليزي الذى زار مصر وأغلب الشركات المصاحبة له تريد العمل في قطاعى الصحة والنقل والمواصلات، ومثله الكثير من الوفود الأجنبية الأخرى.

لكن لماذا يغيب الاستثمار الحكومي والمصرى الخاص عن الاستثمار في هذه القطاعات المربحة، المشكلة الرئيسية التى تواجه ذلك بمصر هي البيروقراطية، وعدم الميكنة واستمرار العمل اليدوى في معظم الأحيان، ولذلك تأتى معظم الشركات الأجنبية التى تريد الاستثمار في هذا القطاع ببرامج ممكنة خاصة بها مثلما فعلت شركات مثل "أوبر وكريم" في قطاع النقل والمواصلات، حيث جاءت الشركات بعروض خاصة بها للتعامل مع عملائها، وكذلك فعلت

[٢٠] – اليوم السابع ٢٠٠٩/١١/١٠

عدة شركات أخرى في قطاع الصحة والخدمات المالية.

ولا شك أن الإجراءات التى تتخذها الحكومة مؤخرا، وخصوصا وزارة التخطيط، بشأن ميكنة الخدمات الحكومية، ستكون هى الأساس القوى لترشيد الخدمات الحكومية ومنع الفساد الإداري فى الفترة المقبلة، رغم تأخر هذه الإجراءات لسنوات طويلة.

ورغم قدم الدولة المصرية، ووجود كفاءات عالية جدا فى مجال التكنولوجيا والاتصالات بين أبنائها، ووجود بنية تحتية ضخمة لكل ذلك، إلا أن أغلب المؤسسات الحكومية (خصوصا مقدمة الخدمات الجماهيرية منها) مازالت تتعامل بمنطق الأرشيف الورقي، والخدمة اليدوية للجمهور، وهو ما تسبب فى أن تتقدم دول لا يتجاوز عمرها عدة عقود، محيطة بنا في هذا المجال، مقابل مصر وهى أقدم دولة فى التارخ.[٢١]

الخاتمـــة

اولا - النتائج

١-تحقق صادرات الخدمات فائض في ميزانها التجاري في مصر اذا ما قورنت بالميزان التجاري السلعي

٢- اتفاقية الجاتس هي الاتفاقية المنظمة لتجارة الخدمات بينما اتفاقية الجات الجات فهي المنظمة لتجارة السلع.

٤- وصلت نسبة اسهام قطاع الخدمات في في مصر عام ١٩٩٩ ٦٥% من جملة الناتج القومي بينما انخفض عام ٢٠١١ الي ٢٧% ووصل الي ٣٧% عام ٢٠١٥ ومن المتوقع ان يصل الي ٦٦% بحلول عام٢٠٣٠.

٥- ليبيا اكبر دول تجمع الكومسا من حيث وجهة الصادرات الخدمية المصرية.

٦- تسهم تجارة الخدمات بنسبة ٣٧% في الدول ذات الدخل المنخفض و٥٣% الدول ذات الدخل المتوسط و٧٠% في الدول ذات الدخل المرتفع .

٧- تأتي مصر في المرتبة الثالثة عربيا بعد السعودية والامارات من حيث ناتج قطاع الخدمات ب ١٢٩ مليار دولار.

٨- تأتي مصر في المرتبة الثالثة افريقيا بعد جنوب افريقيا ونيجيريا ب ١٢٩ مليار دولار.

٩- لم تحرر مصر جميع القطاعات المحررة عالميا وانما حررت عدد من القطاعات الخدمية ابرزها البناء والتشييد والاتصالات والخدمات المالية والسياحة وجاري تحرير العديد من القطاعات الخدمية الأخرى.

١٠-قطاع الخدمات يسهم بحوالي ٥٥% من الدخل القومي المصري.

١١-تطورت تجارة الخدمات حتي بلغت في مصر حتي بلغ ناتجها في عام ٢٠١٧ ١٥.٤ مليار دولار وفي عام ٢٠١٨ ٢١.٥ مليار دولار.

[٢١] ١٣ فبراير ٢٠٢١ ١١:٣٨ ص اليوم السابع

١٢- إن قطاع الخدمات شهد طفرة كبيرة عقب توقيع اتفاقية الجاتس (GATS) عام ١٩٩٥، والتى قسمت الخدمات بموجبها إلى ١٢ قطاعاً تمنح الدول من خلالها الحق فى اختيار القطاعات التى تقوم بتحريرها، مضيفاً أنها أرست مبدأين أساسيين لتحرير تجارة الخدمات هما عدم التمييز، ومبدأ الشفافية

ثانيا - التوصيات

توصى الدراسة بالاتى :

- تنويع مصادر الإنتاج المعدة للتصدير وإيجاد مصادر جديدة للصادرات.
- إيجاد نوع من التعاون والتنسيق بين الدول النامية المصدرة للخدمات المتشابهة من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، كما هي الحال في منظمة الدول المصدرة للنفط.
- تطوير التعاون الاقتصادي بين دول الكومسا ذاتها عن طريق إقامة تكتلات اقتصادية بين هذه الدول في قطاع الخدمات .
- محاولة تحرير بعض قطاعات التعليم وخاصة التعليم الازهري حيث تمتلك مصر في هذا النوع من التعليم ميزة مطلقة حيث ان الازهر الشريف هو المؤسسة الرسمية الوحيدة التي تتحدث باسم الاسلام وخاصة في الدول الاسلامية من تجمع الكومسا.

المراجـــع

١- أسامة قدورة، جغرافية التجارة الدولية، ١٩٨٨

٢- فؤاد محمد الصفار: جغرافية التجارة الدولية، ١٩٨٤

٣- ساطع محلي: الدول النامية والمتقدمة،١٩٩٨

٤- آلان مونتاجوي: التصنيع والعالم النامي، ترجمة فؤاد خوري وعبد الكريم ناصيف، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٩.

٥- سلطان أبو علي، التجارة الدولية نظرياتها وسياستها ، القاهرة ، ١٩٨١

٦- سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي (الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ١٩٨٩)

٧- عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي (بيروت ١٩٦٨)

٨- محمد عبد المنعم، اثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية ، ١٩٩٨

٩- موقع منظمة التجارة العالمية

١٠- دليل إحصاءات التجارة الدولية يف الخدمات، ١٢٠٢٠ -

١١- ورقات إحصائية السلسلة ميم العدد ٨٦/التنقيح

المراجع الاجنبية

1- MTN.GNS/W/124 [World Trade Organizationll

2- MTN.GNS/W/124 .[World Trade Organizationll]

3- ^ http://www.wto.org/english/news_e/pres10_e/pr598_e.htm

4- ^ http://www.trademap.org/countrymap/Product_SelProduct_TS.aspx

5- Jones, Ronald W.2020. Compartive Advantage and the Theory of Tariffs. *The Review of Economic Studies*, 28(3) pp.161-175.

6- McKenzie, Lionel W. 1999. Specialization and Efficiency in World Production. *The Review of Economic Studies*, 21(3) pp.165-180.

7- Samuelson, Paul. 2021. A Ricardo-Sraffa Paradigm Comparing the Gains from Trade in Inoputs and Finished Goods. *Journal of Economic Literature*, 39(4) pp.1204-1214